قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ،

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع المجزر الآلى بمدينة الجيزة محافظة الجيزة الموضح بيانه وموقعه وحدوده بالمذكرة والرسم الهندسى المرفقين .

(المـادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه من وقف سليمان أغا الحنفى (وقف خيرى) ، إشراف هيئة الأوقاف المصرية . الموضح أسماء مستحقيه بالكشف المرفق .

(المـادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شوال سنة ١٤٠٠ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

نظرا لشدة الحاجة لإقامة مجزر آلى بمحافظة الجيزة لتطوير عملية ذبح المواشى آليا وأوتوماتيكيا شاملا لجميع التجهيزات والمعدات والإنشاءات والمرافق ليكون معدا على أحدث النظم للمجازر العالمية الحديثة ، ومزودا بغرف للتبريد والتجميد والحفظ والتعبئة ، مع شموله لوحدات تصليح أعلاف للدواجن من مخلفات الذبح لتنمية الثروة الحيوانية .

فقد رؤى إنشاء مجزر آلى بمدينة الجيزة لتلبية هذه الاحتياجات ولمواجهة القصور الحالى للمجزر الآلى بالمدينة المنشأ منذ أكثر من ثلاثين عاما .

وبعرض الأمر على مجلس محلى المدينة ومجلس محلى المحافظة تقرر الموافقة على إقامة المجزر الآلى على مساحة عشرة أفدنة بجوار سوق الماشية بمنطقة المنيب ضمن القطع ١٤، ١٥، ٣٢ بحوض السرخولى رقم ١٦ ، وفى الموقع الموضح بيانه وموقعه وحدوده بالرسم الهندسى المرافق ، مع الموافقة من حيث المبدأ على الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر تمهيدا لنزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من وقف سليمان أغا الحنفى (وقف خيرى) إشراف هيئة الأوقاف المصرية ، الموضح أسماء مستحقيه بالكشف المرافق ، لصالح مدينة الجيزة ، كما وافقت وزارة الزراعة على المشروع .

وقد تم اعتماد مبلغ ١٩٩٠٠٠ جنيه (مائة وتسعة وتسعون ألفا من الجنيهات) بصفة مبدئية كتعويضات نزع الملكية وتم إيداع هذا المبلغ بهيئة المساحة بالشيك رقم ٨٦٧٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣ وعلى ضوء أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والمعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ أعد مشروع القرار المرفق .

برجاء فى حالة الموافقة التفضل بإصدارة .

دكتور / فؤاد محيى الدين

بيان المستحقين
بوقف سليمان أغا الحنفى الأهلى

رقم	الاسم
١	عائشة أمين مؤمن كاشف
٢	محمد أحمد عبد المجيد حمزة
٣	حسين أحمد عبد المجيد حمزة
٤	منيرة أحمد عبد المجيد حمزة
٥	عائشة أمين مؤمن كاشف
٦	زينب إبراهيم خورشيد
٧	محمد فتحى عبد الغنى اللاوندى
٨	على فوزى عبد الغنى اللاوندى
٩	أحمد عبد القادر اللاوندى
١٠	عبد الفتاح عبد الغنى اللاوندى
١١	مصطفى عبد الغنى اللاوندى
١٢	يحيى عبد الغنى اللاوندى
١٣	حبيب عبد الغنى اللاوندى
١٤	إبراهيم عبد الغنى اللاوندى
١٥	يوسف عبد الغنى اللاوندى
١٦	إسماعيل عبد الغنى اللاوندى
١٧	كمال عبد الغنى اللاوندى
١٨	عبد المنعم عبد الغنى اللاوندى
١٩	زينب عبد الغنى اللاوندى
٢٠	عطيه عبد الغنى اللاوندى
٢١	سعاد عبد الغنى اللاوندى
٢٢	توحيده عبد الغنى اللاوندى
٢٣	كريمه عبد الغنى اللاوندى
٢٤	صديقه محمد حبيب
٢٥	عبد المنعم محمد عويس
٢٦	إبراهيم محمد عويس
٢٧	محمد حسنى أحمد
٢٨	محمد إسماعيل فهمى
٢٩	عائشة حسن فهمى
٣٠	سنية محمد نجيب
٣١	سامى محمد حافظ نجيب
٣٢	سمير محمد حافظ نجيب
٣٣	سليمان محمد حافظ نجيب
٣٤	سميره محمد حافظ نجيب
٣٥	على حسن نجيب
٣٦	عطيات حسن نجيب
٣٧	أحمد حلمى نجيب